

# حماية الأعمال الدولية في الجزائر والدول العربية

## - مدخل إدارة المخاطر السياسية -

د. براهيم زرزور

أستاذ محاضر أ

جامعة العربي التبسي - تبسة

brahmizarzour77@yahoo.fr

### ملخص:

يتمثل الهدف الأساسي من هذا المقال في توضيح أهمية ومحورية مدخل إدارة المخاطر في حماية الأعمال الدولية بالجزائر وباقي الدول العربية النامية. بينت هذه الدراسة أن حماية الأعمال الدولية أضحت من الأولويات التي لا يمكن تجاهلها، بل يجب التنبؤ بالمخاطر التي تعترضها، والعمل على دمج نتائجها في قرار الاستثمار الجزائري والعربي بنوعيه الصادر والوارد وكيفية التأقلم استراتيجيا معها.

قدم هذا البحث في نهاية المطاف جملة من المقترحات العلمية والعملية للجزائر وبقية الدول العربية النامية، على غرار تقليص عدد الإجراءات في كافة مؤشرات إدارة المخاطر لحماية الأعمال الدولية سواء في الفترة الزمنية أو التكلفة اللازمة لإنجازها، إرساء نظام قضائي كفاء وعادل، قادر على تقديم خدمات للأعمال الدولية، توسيع استخدام الخدمات الإلكترونية وتبني تعديلات خاصة في قوانين العمل والشركات والمصارف والائتمان والضمانات والاستثمار الأجنبي المباشر. الكلمات المفتاحية: حماية الأعمال الدولية، المخاطرة السياسية، إدارة المخاطر السياسية، المخاطرة السياسية الجزئية، المخاطرة السياسية الكلية.

### Abstract :

The essential goal imitates from the article in elucidation raved importance and axial entrance administration of the dangers in protection the international business in the Algeria and the remaining vines Arabic developing. This study showed that protection of the international business became from priority which ignoring do not be possible her, yet the prediction in the dangers be necessary which obstructs her, and the work on merging her results in Algerian decision the investment and his the Arab in kinds is issued and mentioned and the despot acclimatization strategic with her .

Foot raved the searching in end the roaming altogether from the scientific proposals and the operation for the Algeria and Arabic remainder the vines developing, alike contraction number of the measures in all pointing administration of the dangers for protection of the international business whether in the timed period or the needed cost for her accomplishment, judicial establishment of regime competent and just, capable of presentation services for the international business, expansion use of the electronic services and adoption of modifications special in laws the work and the companies and the banks and the trust and the foreign securities and the investment direct.

**Keywords:** Protection of the international business, the political risk, administration of the dangers political, the political risk partial, the political risk complete

مقدمة:

لا خلاف مطلقا بين الأكاديميين الاقتصاديين والسياسيين حول اختلاف البيئة السياسية والمناخ الاقتصادي بين جميع بلدان العالم، تبعا لتباين خصوصيات كل دولة عن غيرها، حتى إن جمعها إقليم واحد وجوار جغرافي دائم.

في هذا السياق، تعتبر الاستفادة من وفورات التجارة الدولية في إطار السوق الدولية المتميزة بالتغير المستمر أمرا صعبا للغاية، فعندما تتوسع نشاطات شركة أعمال معينة من المستوى المحلي الضيق إلى المجال الدولي الأرحب، فستجد نفسها حتما في مواجهة مؤشرات ومحددات متعددة ومتباينة تبين الظروف المشكلة لمحيط كل دولة، يطلق عليها مصطلح المخاطر السياسية، التي تلعب دورا محوريا مهما جدا في حماية الأعمال الدولية، مهما كان موقعها: عربيا أو غربيا.

فيما يخص الجزائر، كدولة عربية نامية، فقد رحبت خلال السنوات الأخيرة وعلى غرار أغلب الدول العربية بالشركات متعددة الجنسيات، وفتحت لها أبواب الاستثمار والتوطين فوق أراضيها، دون إعطاء إدارة المخاطر السياسية التي تهتم برصد التفاعل القائم بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مكانتها التي يجب أن تليق بها، والتي ستسمح بحسن التعامل مع سلبيات وانعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، عن طريق تحديد الأخطار والتنبؤ بها ورصد وتقييم الآثار المترتبة عن حدوثها.

تأسيسا على ما سبق، تدور إشكالية هذا المقال حول التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم التنبؤ بالمخاطر السياسية ودمجها ضمن القرار الاستثماري الجزائري والعربي في حماية الأعمال الدولية؟

تتفرع عنه جملة من التساؤلات الفرعية، على غرار:

- (1) ما هي الوسائل المعتمدة لحماية الأعمال الدولية؟
- (2) كيف تتم إدارة المخاطر السياسية؟
- (3) ما هي آليات الحماية العربية للأعمال الدولية؟
- (4) كيف يمكن إدارة المخاطر السياسية وحماية الأعمال الدولية في الجزائر والدول العربية؟

## أولا. وسائل حماية الأعمال الدولية:

تقتضي حماية الأعمال الدولية من المخاطر غير التجارية نوعين من الوسائل:

1. وسائل الحماية الموضوعية: من حق المستثمر الأجنبي أن يطمئن إلى المناخ السياسي في الدولة التي ينوي استثمار أمواله فيها. فرأس المال جبان، ومهما توافرت لهذا المستثمر التسهيلات الرئيسية في القطر المضيف لاستثماره كالإعفاءات الضريبية مثلا، فسيظل مترددا في الاستثمار خوفا من المخاطر غير التجارية، لأن انعدام الثقة أكبر عائق لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

أدركت الدول المستوردة لرؤوس الأموال هذه الحقيقة، فحاولت بوسائل شتى أن تصلح من مناخها الاستثماري على نحو يمنح للمستثمر الأجنبي الشعور بالأطمئنان، كوضع تشريعات داخلية للدولة المضيفة تمنع تأميم المشروعات الأجنبية أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها، وهي وسيلة لا تنسم بالفعالية المطلوبة، لاحتمال مخالفتها للنصوص الدستورية الداخلية للدولة، ولن تحرم هذه الأخيرة من التأميم، بوصفه حقا مقرا لها بمقتضى القانون الدولي، على الأقل مادام أنه قد اقترن بتعويض عادل.

لهذا، تحرص الدول على منح المستثمر الأجنبي قدرا أكبر من الاطمئنان عن طريق وسيلة أكثر فعالية من سابقتها، بتأكيد التزامها بعدم التعرض للاستثمارات الأجنبية بمقتضى معاهدة دولية بينها وبين دولة المستثمر، مما يجعل إقدام الدولة المضيفة للاستثمار على اتخاذ أي إجراء من شأنه المساس بحقوق المستثمر الأجنبي على استثماره مخالفة للالتزام دولي تقتضي التعويض، الذي قد تنص المعاهدات في هذه الحالة أن يكون مساويا لقيمة الأضرار التي أصابت المستثمر، وأن يكون حالا وفعالا، لكن فعالية الحماية الموضوعية للأعمال الدولية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية لن يتأتى على وجه الأكمل إلا إذا اقترن بالحماية الإجرائية المطلوبة في مثل هذه الأحوال<sup>1</sup>.

2. وسائل الحماية الإجرائية: يتعين وجود هيئة قضائية محايدة، يمكن للمستثمر أن يلجأ إليها عند قيام النزاع بينها وبين القطر المضيف لاستثماره، بسبب خضوع مثل هذا النزاع لاختصاص المحاكم المحلية للقطر المضيف، وفقا للقواعد الإجرائية السائدة فيه، لا يعد بالقطع أمرا يدعو إلى اطمئنان المستثمر أو ارتياحه، كما أن الحماية الدبلوماسية التي قد تضيفها الدولة على مواطنيها الذين يستثمرون بالخارج ليست كافية في حد ذاتها، لأن اعتبارات سياسية عديدة قد تحول دون تحقيقها، لهذا حرصت بعض الدول المضيفة للاستثمار على تخصيص محاكم خاصة للنظر في المنازعات القائمة بينها وبين المستثمرين الأجانب.

على أن مثل هذه الحماية الإجرائية، على فائدتها، لا تطمئن المستثمر الأجنبي بما فيها الكفاية، بالنظر إلى تشكيكه في أي قضاء خاص يتبع الدولة المضيفة لرأس المال، لهذا يفضل المستثمرون الأجانب إبرام اتفاقيات خاصة مع الدولة المضيفة، تقضى بإحالة أي نزاع ينشأ بين الطرفين لهيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها باتفاقهما، ويمكن أن يبرم هذا الاتفاق بين دولة المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار.

نجح البنك الدولي للإنشاء والتعمير "BIRD" في تكوين مركز يختص بمنازعات الاستثمار بين الدول الأعضاء ومواطني الدول الأعضاء عرف "بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار"، تشتراط قبول أطراف المنازعة اختصاص المركز عند تقديم المنازعة للتحكيم، مع الموافقة على استبعاد سائر سبل حل النزاع الأخرى، ويخرج المنازعات غير السياسية أو غيرها من المنازعات ذات الطابع غير القانوني من اختصاص المركز، مما يستلزم وجود هيئات دولية للضمان<sup>2</sup>.

يمكن إبراز أهمية ضمان الأعمال الدولية فيما يلي:

- ✓ حماية المستثمر من أخطار الدفع.
- ✓ تمويل العملية الاستثمارية.
- ✓ توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المؤسسات المثيلة في الأسواق الدولية.
- ✓ جلب الاستقرار للمؤسسات.
- ✓ إدارة هيئات الضمان للمنازعات.
- ✓ تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية<sup>3</sup>.

ثانيا. الأخطار السياسية للأعمال الدولية:

يمكن تقسيمها إلى نوعين:

➤ المخاطر السياسية الجزئية "Micro-Political Risk": تتمثل في كل القيود المتعلقة بمختلف مظاهر ومراحل العمليات الدولية من بيع واستثمار وإنتاج.

➤ المخاطر السياسية الكلية "Macro-Political Risk": تتمثل في التهديدات المتعلقة بالدول<sup>4</sup>.

يقع تأثير المخاطر السياسية الكلية في الشركات الدولية بالطريقة نفسها للجميع، ويكون عاما، كما يقع تحول نظام الحكم ضمن المخاطرة السياسية الكلية.

أما المخاطرة السياسية الجزئية، فتؤثر في قطاع اقتصادي معين أو بعض الشركات، وهي نتاج تصرفات حكومات محلية، كالقيود المفروضة والضرائب المتزايدة على أنشطة قطاعات الأعمال، وتغير أولويات تلك الحكومات تجاه الاستثمارات الأجنبية في صناعة معينة واستبدالها بصناعة أخرى<sup>5</sup>.

#### 1. عناصر وفوائد المخاطر السياسية Political Risks:

هناك ثلاث مجموعات من التعريفات:

➤ المجموعة الأولى: اعتبرتها نتيجة لتدخل الحكومات (عادة حكومات الدول المضيفة) في نشاطات الأعمال، "المخاطر السياسية تنشأ من تصرفات الحكومات الوطنية التي تتدخل صفقة أعمال، أو تغيير في بنود الاتفاقيات، أو تسبب لشركة مملوكة كليا أو جزئيا للأجانب مصادرة ممتلكاتها"<sup>6</sup>.

➤ المجموعة الثانية: عرفتها بأنها أحداث سياسية أو قيود تفرض على منشأة.<sup>7</sup>

➤ المجموعة الثالثة: لم يتم صراحة تحديد معناها، وإنما تم اعتبار البيئة السياسية، رفقة باقي البيئات، مصدرا لمخاطر الأعمال للمنشأة.

فيما يرى باحثون آخرون أنها "احتمال حدوث تغيرات جذرية في مناخ الأعمال بالدولة، نتيجة القوى السياسية التي تؤثر على الربحية، وأهداف أخرى لمنشأة تجارية معينة."<sup>8</sup>

تشمل المخاطر السياسية أربعة عناصر:

(1) الانقطاعات "Discontinuities": تغيرات جذرية متقطعة في بيئة الأعمال.

(2) عدم التأكد "Uncertainty": تغيرات يصعب توقعها.

(3) القوى السياسية "Political Forces": تنافس على السلطة وعلاقات القوة.

(4) التأثير على الأعمال "Business Impact": ربحية المنشأة وأهدافها.

رغم أن البيئة السياسية حركية، فإن التغيرات المتوالية والبطيئة يمكن توقعها، لذا لا تعتبر مخاطر سياسية، لذا هناك فرق بين المخاطر السياسية وعدم الاستقرار السياسي، على الرغم من وجود علاقة بينهما، فعدم الاستقرار خاصة ناتجة من البيئة، والمخاطر هي قياس كيفية تأثيره على المنشأة، لهذا فالتقلبات السياسية التي لا تؤثر على ظروف تشغيل المنشأة لا تعتبر مخاطر سياسية لشركة دولية.

هناك ثلاث مهمات للوصول إلى إدارة فعالة للمخاطر السياسية:

1 / تحديد عناصر المخاطر السياسية التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير نظام المعلومات والتنبؤات Intelligence system لمراقبة وتقويم الظروف السياسية المتغيرة دوما في الدولة المضيفة.

2 / دمج تحليل المخاطر السياسية مع التخطيط الاستراتيجي للمنشأة.

3 / وضع استراتيجيات لحماية المنشأة من هذه المخاطر.<sup>9</sup>

هناك ثلاث فوائد رئيسية من تحليل المخاطر السياسية:

➤ تحديد الدول التي قد تصبح ذات مخاطر سياسية كبيرة (مثل: إيران والعراق)، حتى يتسنى للتحليل إعطاء إنذار مبكر للمنشأة من ازدياد المخاطر السياسية لكي تحمي نفسها.

➤ تحديد الدول التي أصقت بها صفة دول ذات مخاطر سياسية كبرى، ولكنها في الحقيقة أقل خطورة من ذلك (مثل: أنغولا، إيطاليا وموزمبيق)، وكذلك تحديد الدول التي أخذت المخاطر السياسية فيها في التحسن (مثل: مصر، المكسيك والجزائر).

➤ يساعد التحليل في وضع إطار لمقارنة الدول ذات المخاطر السياسية، أي أنها على الرغم من كونها دول ذات مخاطر سياسية عالية إلا أن تحليلاً إضافياً يتحتم القيام به لمقارنة ما إذا كان العائد أكثر بكثير من هذه المخاطر العالية، وهذه الدول عادة تقع في المنطقة الوسطى من درجة الخطورة السياسية وأغلبها دول نامية.<sup>10</sup>

## 2. تحليل المخاطر السياسية:

هناك أربع طرق تتبعها الشركات متعددة الجنسيات لتحليل المخاطر السياسية:

1.2. الزيارات الميدانية العامة (Grand Tours): ترسل لجنة للقيام بزيارات ميدانية، وعادة ما يجرون مقابلات مع المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال المحليين، رغم أنه قد تصل معلومات لا تتعلق بجوهر الوضع السياسي والاقتصادي في الدولة.

2.2. آراء الخبراء (Old Hands): يكونون مطلعين بأحوال دولة أو إقليم معين، عادة ما يكونون من الأكاديميين، الدبلوماسيين السابقين، الصحفيين، أو رجال الأعمال، تستأجر الشركات الكبيرة خدماتهم عند الحاجة، ولكن بعضهم يعمل متفرغاً لدى هذه الشركات، ونوعية التقرير تعتمد على قدرات وخبرات الخبير.

3.2. طريقة دلفي (Delphi Technique): تقوم بأخذ آراء المختصين في الموضوع بصورة منظمة، تبدأ بقيام صانعي القرار في الشركات بتحديد عوامل مختارة تؤثر على الوضع السياسي في الدولة، كحجم وتركيب القوات المسلحة، التأخيرات التي تعرض لها المستثمرون الأجانب، الاختلافات السياسية، ثم يسأل خبراء من خلفيات متنوعة عن أهمية هذه العوامل وإعطائها وزناً نسبياً، ومن ثم تجمع هذه الآراء وتصنف وترتب، ويعطى الخبراء الفرصة عدة مرات لتغيير آرائهم إن رغبوا بعد إعطائهم نتائج ترتيب الجولة السابقة، وعند الاستقرار على رأس نهائي تؤخذ هذه المعلومات وقد يتم عرضها لتحليل إحصائي للوصول إلى رقم قياسي كمؤشر للمخاطر السياسية.

4.2. الطرق الكمية (Quantitative Méthodes): تندرج تحت مسمى التحليل المتعدد المتغيرات (Multivariate Data Analysis)، ومن أبرزها طريقة التحليل التمييزي (Discriminan Analysis)، التي تتلخص في تطوير علاقات رياضية لمجموعة من العوامل للتنبؤ (بمعنوية محددة) باحتمالية حدوث وقائع معينة، ويمكن عزل العوامل المهمة إحصائياً فقط، واستخدام المحاكاة (Simulation) التي تحظى باهتمام رجال الأعمال لسهولة وسرعتها وإمكانية إدخال الحدس في تركيبها، مع استخدام التحليل المندمج الذي يمزج بين التحليلين الشخصي والموضوعي.

لا بد من ملاحظة أنه من السهولة اكتشاف الدول ذات المخاطر السياسية العالية جداً والمنخفضة جداً، ولكن الصعوبة تكمن في تصنيف دول المنطقة الوسطى.<sup>11</sup>

### 3. آليات إدارة الأخطار السياسية للاستثمارات الأجنبية:

يتم إدارة كل الأخطار السابقة من خلال إبراز مختلف المداخل الضرورية التالية:

1.3. التجنب: يلغي تجنب مصدر الخطر في المقام الأول ظهور الخطر، وهو بالطبع ليس البديل المتاح، ورغم ذلك إذا تكررت الخسائر في دولة معينة فإن المستثمر ربما يختار أن ينهي أعماله هناك، ويقصد بالتجنب غربة الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي واستبعادها من نطاق استراتيجيتها الاستثمارية، إذ يتمثل أساسا في تجنب الاستثمار في الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية، أو هناك توقع بوجود مثل هذه الأخطار، ويساعد على ذلك استخدام بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود مخاطر.

2.3. التفاوض: يتم مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي تتميز بوجود مخاطر سياسية أو اجتماعية.

3.3. الاحتفاظ بالمخاطر: قد يلجأ بعض المتعرضين للخطر إلى أسلوب الاحتياط (الجزئي أو الكلي) للخطر من خلال التعامل مع الأخطار الدولية.

### 4.3. الانفصال: تتضمن فصل الموجودات أو تقسيمها لتقليل حجم الخسارة.<sup>12</sup>

ثالثا. آليات حماية الأعمال الدولية من الأخطار السياسية في الجزائر والدول العربية:

لم تكن الجزائر بحاجة طوال الـ 30 سنة الأولى من استقلالها لا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها المباشرة، ولا لإدارة المخاطر السياسية لحماية الأعمال الدولية، التي لم يكن لها أي وجود في الجزائر، وغيرها من الدول العربية الاشتراكية، على غرار سوريا والعراق ومصر عبد الناصر وليبيا واليمن، فقد اعتبرت الشركات متعددة الجنسيات واجهة اقتصادية للإمبريالية الرأسمالية العالمية الجشعة.

غير أن التحول إلى اقتصاد السوق، واتباع توصيات صندوق النقد الدولي FMI للاندماج في الاقتصاد العالمي، دفع الجزائر وبقية الدول العربية النامية إلى الاستنجاد بتلك الشركات متعددة الجنسيات، لحاجتها الماسة إلى تمويل مشاريعها التنموية، بحكم أن الاستثمار الأجنبي الخاص من مصادر التمويل الأساسية، وتشجيعه فيما بين الدول العربية النامية يحتاج إلى حماية جادة وضمانات فعلية فعالة.

يتم تصنيف الجزائر حاليا ضمن الدول التي أخذت المخاطر السياسية فيها في التحسن، بعد سنوات طويلة ومريرة من اعتبارها عالية المخاطر، إلى درجة وضع مؤشر باسمها: "Risk of Algeria".

لذا كان طبيعيا جدا أن تعمل الجزائر جادة وجاهدة رفقة بقية الدول العربية النامية للبحث عن اتفاقيات يتوافر في إطارها ما يكفل تشجيع وحماية الاستثمار الخاص البيئي، لتأمينه من المخاطر التي قد تهدده، وفيما يلي أهم ثلاث محاور لذلك:

### 1. اتفاقية استثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين الدول العربية:

وقعتها الدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في 29 أوت 1970، بهدف تقرير مبادئ عامة تكفل حرية انتقال الأشخاص، ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة، والعمل، وممارسة النشاط الاقتصادي، ومن أهم مبادئها فيما يتعلق بالحماية العربية للاستثمار الخاص:

- التزام الدول الأعضاء بمعاملة الاستثمارات العربية دون تمييز في كافة المجالات المتاحة بما لا يقل عن معاملة الاستثمارات الوطنية.

- التزام الدول الأعضاء بمعاملة الاستثمارات العربية بما لا يقل عن معاملة أي استثمارات أجنبية قد تمنحها الدول مزايا خاصة، وتتمتع الاستثمارات العربية تلقائياً بنفس المزايا.

- التأكيد على حق المستثمر العربي في حالة التأميم، أو المصادرة، أو نزع الملكية في الحصول على التعويض العادل خلال مدة معقولة.

### 2. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية:

اقتناعاً من حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بأن توفر مناخ ملائم للاستثمار لتحريك الموارد الاقتصادية العربية في ميدان الاستثمار العربي المشترك، يتطلب وضع قواعد الاستثمار القانونية في إطار نظام قانوني واضح، موحد ومستقر يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية، وتوظيفها داخل الدول العربية بما يخدم التنمية.

تم إصدار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية في 26 نوفمبر 1980، وكان من أهم مبادئها التكفل بتشجيع الاستثمار البيئي العربي وتيسير انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

أحالت الاتفاقية القيام بالتأمين على الأموال المستثمرة إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، كما قررت في إحدى موادها بأن تتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامها عن طريق التوفيق أو التحكيم أو اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية (التي قررت الاتفاقية إنشاءها لهذا الغرض).<sup>13</sup>

### 3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

كانت إحدى توصيات مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية الذي عقد في الكويت في مارس 1962، دراسة إمكانية إنشاء مؤسسة عربية جماعية لضمان رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية، تولى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تنفيذ ذلك، فأعد مشروعاً لاتفاقية عربية لإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وقع عليه في 27 ماي 1971 ودخل حيز التنفيذ مطلع 1975، لتحقيق ما يلي:

➤ تأمين المستثمر العربي بتعويضه عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية، والحد من آثارها لأنها مخاطر صالحة للتأمين.

➤ تشجيع الاستثمارات بين الدول الأعضاء من خلال تشجيع انتقال رؤوس الأموال فيما بينها لتحويل جهودها الإنمائية لصالح شعوبها، بتنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمارات في الدول الأعضاء.

➤ المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تطور بيئة ومناخ الاستثمار العربية، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية قدرات الكوادر العربية في هذا المجال.<sup>14</sup>

نصت الفقرة الأولى من المادة 15 من اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أن الاستثمارات الصالحة لضمان المؤسسة تشمل "كافة الاستثمارات ما بين الأقطار المتعاقدة سواء كانت من الاستثمارات المباشرة بما في ذلك المشروعات وفروعها ووكالاتها وملكية الحصص والعقارات أو من استثمارات الحافطة بما في ذلك ملكية الأسهم والسندات، وكذلك القروض التي يجاوز أجلها ثلاث سنوات أو القروض ذات الأجل الأقصر التي يقرر المجلس على سبيل الاستثناء صلاحيتها للتأمين".

لعل أهم ما يجب الإشارة إليه هو أن الاتفاقية، رغم توسعها في مفهوم الاستثمارات الصالحة للضمان، إلا أنها قد اشترطت في هذه الاستثمارات أن تكون ما بين الأقطار المتعاقدة.

الملاحظ في هذه العمليات هو قلتها من حيث العدد ومن حيث الحجم، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف الاستثمار العربي البيئي مقارنة بالاستثمارات الأجنبية الأخرى، حيث بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2009 مقدار 700.8 مليون دولار أمريكي مقارنة بنحو أكثر من مليار دولار أمريكي (1019.7\$) عام 2008 أي بانخفاض نسبته 31.2%.<sup>15</sup>

يجدر التنويه أن نسبة الانخفاض تركزت في مجال ضمان الاستثمار المباشر فقط، ويعزى ذلك إلى امتداد الآثار السلبية اللازمة المالية العالمية التي تفجرت في العام 2008، إلا أنها تقل عن نسبة انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية في العام 2009 والتي قدرت بـ 39%.<sup>16</sup>

يتمثل الهدف من تقديم المؤسسة لضمانات الصادرات تمكين المصدر العربي من زيادة صادراته من المنتجات العربية إلى مستوردين في الدول العربية التي يتعامل معها، ولولج أسواق عربية جديدة عن طريق منح تسهيلات بالدفع للمستوردين دون التخوف من عدم استلام مستحقاته عليهم، وكذلك إمكانية أن يحصل على قيمة صادراته من أحد البنوك المؤهلة لضمان المؤسسة دون انتظار موعد الاستحقاق.

في إطار حرص المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات على قيامها بدورها التوعوي بسبل تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، والاستفادة من جهود المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى في مجال البحوث، جاء اهتمامها المبكر بتقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن مجموعة البنك

الدولي منذ عام 2004 خصوصاً مع شمول تلك التقارير ورصدها الدقيق والكفي لتطور الأداء في القضايا الرئيسية لبيئة أداء الأعمال عبر مؤشر رئيسي و10 مؤشرات فرعية و نحو 46 مكوناً وبياناً في 19 دولة عربية وتطورها منذ صدور المؤشر.

تعززت أهمية تلك التقارير، خصوصاً في الدول العربية، من النتائج الإيجابية العملية التي تحققت للعديد من الدول التي نفذت توصياتها، بإنشاء قاعدة بيانات لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية، عبر إعادة تصنيف وعرض بيانات البنك العالمي بهدف تحقيق ما يلي:

- استعراض أبرز الإصلاحات التي يتم إنجازها في مختلف الدول العربية.
- عرض التطورات التي طرأت على مكونات بيئة أداء الأعمال العربية.
- تمكين كل دولة عربية من التعرف على نقاط قوتها وضعفها.
- الوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة مقارنة بالمتوسط العربي من جهة، وأيضاً مع الدول المتقدمة.
- استخلاص أبرز توصيات إصلاح بيئة أداء الأعمال العربية.<sup>17</sup>

رابعاً. مقترحات علمية/عملية لإدارة المخاطر السياسية وحماية الأعمال الدولية في الجزائر والدول العربية:

بناء على ما سبق، يمكن تقديم مقترحات قابلة للتطبيق، استخلصت من واقع تجارب عملية طبقتها بعض الدول في العالم، وثبت نجاحها وفعاليتها:

1. تقليص عدد الإجراءات في كافة المؤشرات والفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإنجازها على النحو التالي:

- تبسيط ودمج إجراءات تسجيل شركات الأعمال الجديدة وخفض تكلفتها تحت مظلة جهة وحيدة ونافذة موحدة، تجمع كل الوزارات والجهات الحكومية المعنية.
- إدخال نظام العمل بتراخيص مؤقتة بغرض إتاحة الفرصة لبدء الأعمال والتشغيل لمدد قصيرة (6 شهور مثلاً) بعدها تخضع الشركة الجديدة لفحص السلطات قبل إصدار الترخيص النهائي.
- اعتماد أسلوب التعامل الإلكتروني والتوسع فيه بشكل مستمر.
- العمل بقاعدة "الصمت يعني الموافقة" تحديد وقت قصير (5 أيام مثلاً) لاستصدار الموافقات للشركات الجديدة وبالتالي يتم اعتبار أن الشركة قد تم الموافقة على تسجيلها بمجرد مرور الوقت المحدد.
- توحيد مقاييس وبنود المستندات والنماذج بما يلغي حاجة المستثمر إلى خدمات قانونية فضلاً عن تسهيل إجراءات التسجيل.
- تخفيض تكلفة إنجاز الإجراءات عن طريق إلغاء بعض المتطلبات غير اللازمة مثل نشر وإعلان تأسيس الشركة الجديدة في اثنين من الصحف القومية، إن وجدت، وإلغاء بعض الرسوم الخاصة بالتسجيل.

- إتباع نظام مرن وبسيط وسريع ومنخفض التكاليف لتسجيل الملكيات وإتاحة المعلومات، الخاصة بها لأصحاب الأعمال في صورة مبسطة، وعبر وسائل إلكترونية لا تستلزم قانونين للتعامل معها وفهمها.
- تنفيذ اتفاقات التعاون الحدودية مع الدول الأخرى وإنشاء أو تحسين نظام تبادل البيانات الإلكترونية المحلي والدولي.
- إنشاء أو تحسين النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية.
- تقليص عدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وتقليص مدتها وتكلفة انجازها من قبل السلطات الجمركية.
- إتباع نظم تفتيش انتقائية مستندة إلى تحليل المخاطر في مختلف المنافذ، مع تحسين القوائم منها بالوسائل التكنولوجية الحديثة.
- تسهيل إجراءات دفع الضرائب واختصارها وخفض تكلفتها، مع إتباع نظام تعامل إلكتروني عند تقديم الإقرارات والموافقة عليها وسداد الرسوم.
- 2. إرساء نظام قضائي كفاء وعادل وقادر على تقديم خدمات لقطاع الأعمال.
- 3. تحسين درجة الإفصاح عن المعلومات المالية والائتمانية مع التوسع في استخدام الخدمات الإلكترونية.
- 4. تعديل قوانين المصارف والائتمان والضمانات والاستثمار الأجنبي المباشر.

كما ينبغي أن تتضمن إدارة المخاطر السياسية للأعمال الدولية داخل الجزائر والدول العربية ثلاثة مراحل مترابطة:

- أ. تحديد عناصر المخاطرة السياسية التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير جهاز استخباراتي لمراقبة الظروف السياسية المتغيرة، وتقييمها في البلد المضيف، أي التخطيط لما قبل الاستثمار.
- ب. السماح للشركة بالتعامل مع الظروف المتغيرة للمخاطرة السياسية، عبر تكامل تقييم المخاطرة السياسية مع التخطيط الاستراتيجي لها، أي التخطيط عند الاستثمار (السياسات التشغيلية).
- ج. استنباط الخطط لحماية الشركة من المخاطر السياسية، لاسيما مخاطرة المصادرة أي التخطيط لما بعد المصادرة.

#### خلاصة:

تبقى إدارة المخاطر السياسية، رغم اتخاذ التدابير والاستراتيجيات اللازمة للتخفيف من حدتها، مرهونة بالمهارات التفاوضية والقدرات السياسية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات، والتي تمكنها من إحكام سيطرتها على الموجودات الاستراتيجية في كل نقطة زمنية أو مكانية تتواجد بها، فضلا عن ممارسة

الضغوط على الممثلين السياسيين في موطنها الأصلي للتأثير في حكومات البلدان المضيفة، وتغيير سياساتهم لصالح شركات الأعمال الأجنبية.

يُعد قيام القيادات السياسية في البلد بممارسة ضغوطها على حكومات البلدان المضيفة لصالح الشركات المتعددة الجنسيات مكافأة لخدماتها في دعم حملاتهم الانتخابية ومواقفهم الجيدة في تنمية الاستثمارات المحلية وإسنادها.

هناك من وجد أن أيسر الطرق لإدارة المخاطرة السياسية هي اختيار عدم الاستثمار في البلدان غير الآمنة والتي تعد ذات مستويات عالية من المخاطرة السياسية.

مع ذلك، فإن هذا الخيار يهمل حقيقة مهمة مفادها أن العوائد من هكذا استثمارات قد تغطي بل وتزيد عن التعويض للمخاطرة المتحققة.

لذا، أصبحت إدارة المخاطرة السياسية في الجزائر وباقي البلدان العربية النامية مسألة حتمية لا غنى عنها للشركات المتعددة الجنسيات، ولا بد أن يضع مديرو المخاطرة السياسية في حساباتهم وعند التخطيط لها أنه ليس المطلوب أو مستوى الطموح هو التجنب أو التحويط لها فحسب، وإنما أيضا إدارة دفة الأمور لصالحهم وتغيير الظروف غير المواتية إلى ظروف مواتية.

يمكن لصناع القرار التنموي في الجزائر وبقية الدول العربية النامية اتباع جملة من المقترحات العلمية والعملية، على غرار تقليص عدد الإجراءات في كافة مؤشرات إدارة المخاطر السياسية لحماية الأعمال الدولية سواء في الفترة الزمنية أو التكلفة اللازمة لإنجازها، إرساء نظام قضائي يتسم بالكفاءة والعدالة، قادر على تقديم خدمات لقطاع الأعمال الدولية، تحسين درجة الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية والائتمانية مع التوسع في استخدام الخدمات الإلكترونية وتبني تعديلات خاصة في قوانين العمل والشركات والمصارف والائتمان والضمانات والاستثمار الأجنبي المباشر.

## الإحالات والمراجع:

1. هشام صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، الإسكندرية، دار المعارف، 1977، ص- ص: 18-22.
2. نفس المرجع السابق، ص: 22-31.
3. عبد المقصود عيسى، دور الضمان في تشجيع الصادرات العربية وتجربة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية، ندوة كفاءة التجارة العربية، القاهرة 26 و 25 جوان 1995، ص 3.
4. Laurence Billard, *Analyse des risques-pays et stratégie de développement international de l'entreprise*, Office des Publications Universitaires, 2006, P- P:11-12.

5. نغم حسين جمعة عبيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نظريات الأعمال الدولية: دراسة تطبيقية على بلدان العالم العربي مع الإشارة إلى إمكانية استضافته في العراق، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة بغداد، العراق، سبتمبر 2006، ص-ص:70-71.

6. Marmuse Montaigne, **Le risque-pays et le choix de l'internationalisation**, Vuibert, Paris, 1989, P204.
7. Dubois .J, **Couvrir les risques de l'exportation et gérer les risques**, Foucher, Paris, 1985, P127.
8. Robock Stefan and Simmonds Kenneth, **International Business and Multinational Enterprise**, 4th edition, Boston, 1989, P379.
9. Micallef Joseph V, **Political Risk Assessment**, Journal of World Business, N°16, 1981, P-P:47-52.
10. John D Daniels, Lee H Radebaugh, **International Business Environments and Operations**, 7th edition, Addison-wesley Publishing Company, 1995, P712.
11. Rummel .R. J & Heenan David A, **How Multinationals Analyze Political Risk**, Harvard Business Review, N°56, January-February (1978), P-P:67-76.
12. تهماني محمد أبو القاسم، أخطار التصدير وتأمين ائتمان الصادرات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1996، ص-ص: 84-89.
13. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دور مؤسسة تنمية الصادرات في تطوير التجارة العربية البينية، ورقة مقدمة في مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، أيام 20-22 سبتمبر 2004.
14. فهد راشد الإبراهيم، مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، العدد 04/28، أكتوبر/ديسمبر، 2010، ص-ص: 02-03.
15. مناخ الاستثمار في الدول العربية، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، قسم البحوث والدراسات، منشورات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، أكتوبر 2010.
16. مرصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية، العدد الثالث، 2009.
17. مرصد سياسات الاستثمار، عن الانكساد، أبريل، 2010.